

السياحة الأردنية تحاول الإفلات من قبضة ركود الإغلاق

رهان حكومي على المواطنين لكسر جمود القطاع وإنقاذ الموسم



توثيق لحظة نادرة زمن كورونا

وقالت الشويكة خلال اجتماع عقدهه الأربعماء الماضي، مع المتداعين في القطاع إن "وكلاء السياحة والسفر والنقل السياحي هما من أكثر المجالات السياحية تضررا بالآزمة، ولا بد من تقديم الدعم لهما".
ودعت جميع القطاعات السياحية أن تكون على أهبة الاستعداد وفي حالة جاهزية عالية للبدء بالعمل، وأن الجميع مطالبون "بالتعاون والعمل يدا واحدة في مرحلة التكيف والتأقلم".
وأوضحت أن لدى الجميع اليوم وخاصة القطاعات، التي يعول عليها الأردن لتعزيز الخزينة العامة بالأموال، القدرة العالية على تقبل الوضع مقارنة مع فترة بداية الأزمة.
وأشارت إلى أهمية استثمار التكنولوجيا الحديثة وتطبيقات الهواتف الذكية في توفير مفهوم السياحة الآمنة، وعلى الجميع أن يكونوا إبداعيين، ويمتلكوا الحلول لأي مستجد.
وطرح رئيس جمعية وكلاء السفر محمد سميج وكذلك رئيس جمعية النقل السياحي شفيق الحايك وأعضاء من الجمعيتين، خلال الاجتماع الإشكاليات التي طرأت خلال الفترة الماضية. واقترحوا استمرار دفع رواتب التعطل عن العمل من مؤسسة الضمان الاجتماعي للموظفين حتى نهاية العام،

وتقود السياحة، التي توفر نحو 54 ألف فرصة عمل، قاطرة الاقتصاد المتعطل للنمو، في ظل ركود معظم محركات النمو الأخرى التي أثرت على كافة مناحي الحياة للمواطنين.
وبلغت عائدات السياحة العام الماضي في الأردن 4.1 مليار دينار (نحو 5.8 مليار دولار)، وزادت مساهمته بالناتج المحلي الإجمالي إلى 12.4 في المئة خلال العام 2018 مقابل 11.5 في المئة خلال عام 2017.
ويقول رئيس هيئة تنشيط السياحة الأردنية عبدالرزاق عريسات إن بلاده تراهن على السياحة الداخلية خلال ما تبقى من العام الجاري لتعويض جزء من خسائر القطاع بسبب أزمة فايروس كورونا.
وفتحت السلطة المحلية في منطقة العقبة الساحلية ورشة كبيرة استعدادا لعودة الزوار وذلك عبر نهضة شواطئ المدينة لاستقبال موسم الصيف السياحي، بالتعاون مع إعلان وزارة السياحة والآثار الأردنية عن الاستعدادات لإعادة استئناف السياحة الداخلية ضمن مفهوم "السياحة الآمنة".
وبدأت السلطات منذ مطلع الشهر الجاري، حملات الصيانة وإعادة التأهيل التي استهدفت شواطئ المدينة وخاصة الشعبية منها.
يأتي ذلك، تزامنا مع إعلان وزارة السياحة والآثار الأردنية عن الاستعدادات لإعادة استئناف السياحة الداخلية ضمن مفهوم "السياحة الآمنة".

رمى المسؤولون الأردنيون بقلهم خلف مجال السياحة لإعادة الروح إلى هذا النشاط الذي بدا وكأنه يتداعى عقب أسابيع من الإغلاق جراء أزمة وباء كورونا، وسط استعدادات للكشف عن تفاصيل استراتيجية جديدة تنهض بهذا القطاع الذي يقود قاطرة الاقتصاد المحلي المتعطل إلى النمو.

عمان - وجه الأردن أنظاره إلى تحريك دوليب السياحة الداخلية بعد فترة الإغلاق، التي استمرت لأكثر من شهرين بسبب المخاوف من تفشي فايروس كورونا في البلاد.
وفي محاولة لوضع استراتيجية متكاملة لإنقاذ الموسم، ناقشت الحكومة حزمة توصيات ومقترحات لدعم القطاع السياحي بالبلاد، أبرزها استعادة نشاط السياحة الداخلية بشكل تدريجي.
وبعد أن أغلقت المطارات أبوابها، باتت حركة السياح المتجهين إلى الأردن مستحيلة خاصة بعد إجراءات الحجر الصحي وهو ما يهدد موسم الصيف بالركود.

ولذلك سارعت السلطات المسؤولة عن القطاع بإيجاد الحلول البديلة، التي تعتمد على تشجيع الأردنيين على زيارة الأماكن المحلية، عبر حزمة من الحوافز لإنعاش القطاع.
وقال وزير الدولة لشؤون الإعلام الناطق باسم الحكومة أمجد العضايلة، في بيان إن "وزارة السياحة والآثار مجد شويكة، قدمت حزمة توصيات ومقترحات للتخفيف من الأضرار التي لحقت بالقطاع السياحي".



وتتضمن المقترحات إيجاد آلية لدعم التسهيلات وتأمين السيولة لهذا القطاع، ومعالجة الضرر الواقع على العمالة، وتأمين كافة التجهيزات المطلوبة لاستعادة السياحة الداخلية لنشاطها تدريجيا.
وأشار العضايلة إلى أن الحكومة ستعلن عن القرارات المتعلقة بهذا الخصوص بشكل تفصيلي في غضون الأسبوع المقبل.
ويعد قطاع السياحة من أهم القطاعات الداعمة للاقتصاد الأردني، وهو يتشارك مع قرابة 90 مهنة بطريقة غير مباشرة.

منتجات العراق الزراعية تتلمس طريقها خارج الحدود

ولكن يبدو أن الحكومة لديها توقعات بان المحاصيل ستسكن في وان هناك فائضا سيتم العمل على تسويقه في الخارج بهدف تحصيل بعض العائدات خاصة مع تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية. وأعلنت وزارة الزراعة في وقت سابق هذا الأسبوع أنها ضمنت فقرة في موازنة العام الجاري تتيح تصدير الفائض من المنتجات الزراعية.

ونسبت وكالة الأنباء الرسمية إلى المتحدث باسم الوزارة حميد الناييف قوله إن "الوزارة تنتظر موازنة 2020 ليتم التصويت على الفقرات التي وضعت ضمن الموازنة بتصدير الفائض المحلي". وأضاف "بعد الحصول على الموافقات الرسمية سيتم منح الموافقة للقطاع الخاص بتصدير الفائض"، لافتا إلى أن الوزارة مهتمة بتأمين الأمن الغذائي في المرحلة الراهنة وبعدها يتم التصدير. وأشار إلى أن القطاع الخاص هو من يقوم بعملية التصدير وليس وزارة الزراعة لأن الوضع الراهن يصعب فيه القيام بعمليات التصدير بسبب الإجراءات الأمنية والصحية.



حميد الناييف
سيؤول القطاع الخاص مهمة تصدير الفائض الإنتاج

ويمثل القطاع الزراعي منذ العام الماضي نقطة ضوء وحيدة في المشهد الاقتصادي العراقي، حيث سجل الإنتاج قفزات كبيرة بفضل تشجيع المستهلكين للإنتاج المحلي وعزوفهم عن المحاصيل المستوردة وخاصة من إيران، مع تصاعد الغضب الشعبي من نفوذ طهران المهيمن على الحكومة العراقية.
ويعتبر المسؤولون العراقيون أزمة الوباء بمثابة اختبار حقيقي في مسار تأمين الأمن الغذائي، فيما أشارت وزارة الزراعة إلى قرب تصدير حوالي 850 ألف طن من محصول الشعير إلى الخارج. وأكد وزير الزراعة صالح الحسني الأحد الماضي، أن دعم المزارعين سيحقق الاكتفاء الذاتي، وأن اعتماد المستهلكين سيكون على المحاصيل الزراعية والمنتجات الحيوانية المحلية.
وقال حينها إن "الوزارة وضعت إستراتيجية تهدف إلى الاعتماد على المحاصيل الزراعية والمنتجات الحيوانية المحلية وتحقيق الاكتفاء الذاتي من خلال دعم المزارعين".
وأضاف أن "أزمة كورونا وغلقت الحدود كانا خير دليل على نجاح الخطة من تحقيق الاكتفاء الذاتي، حيث تم تزويد الأسواق بالمنتجات الزراعية والحيوانية المحلية وبكميات كبيرة".

بغداد - وسعت الحكومة العراقية من طموحاتها على القطاع الزراعي في فتح مسارات تصدير إلى الخارج توفر عوائد إضافية لخزينة الدولة في ظل توقعات بمحصول قياسي وذلك للعام الثاني على التوالي.

وبدأت وزارة الزراعة في التحرك مؤخرا من أجل وضع أسس قانونية في الموازنة الحالية لتصريف الفائض في الإنتاج عبر قنوات التصدير بعد تأمين الطلب المحلي الذي انتعش بفضل إغلاق الحدود نتيجة أزمة فايروس كورونا.

ولكن هذه الطموحات تصطدم أحيانا بعدة عراقيل من بينها تعمد جهات إحراق بعض المحاصيل، فضلا عن الجفاف، الذي لا يزال يضرب البلد النقطي المازوم رغم وفرة مخزون المياه.

وتواصل فورة غير مسبوقه في الإنتاج الزراعي بالعراق صمودها رغم قتامة الأوضاع السياسية ومخاوف انتشار الوباء وانهايار أسعار النفط في الأسواق الدولية.
وتعزز ذلك الانتعاش بسبب وفرة المياه وتراجع الواردات وخاصة من إيران بسبب عزوف العراقيين عن شراء منتجاتها والقيود على المنافذ الحدودية لمنع انتشار الوباء.

واعتبر محللون امتناع العراق عن استيراد منتجات زراعية وحيوانية إيرانية منذ ديسمبر الماضي، خطوة مهمة في طريق الابتعاد عن فلك طهران التي هيمنت على مفاصل اقتصاد جارتها النفطية طيلة سنوات، وسط ضغوط شعبية متواصلة لإنهاء سيطرة السياسيين الفاسدين المواليين لإيران على دوليب الدولة.
وتواجه حكومة مصطفى الكاظمي إلى جانب الفوضى السياسية، تحديات اقتصادية كثيرة قد تصل إلى حد العجز عن دفع رواتب موظفي الدولة، وحصول نقص خطير حتى على صعيد توفير السلع الأساسية للعراقيين.

وفي محاولة لتأمين منتجات الحبوب، قالت الشركة العامة لتجارة الحبوب الجمعة إنها اشترت ما يزيد عن مليون طن من القمح المحلي منذ بدء موسم الحصاد في العشرين من أبريل الماضي.

وكانت وزارة الزراعة قد قالت إنها تتوقع أن يصل الإنتاج المحلي إلى ستة ملايين طن في موسم الحصاد بين أبريل ومايو من هذا العام.

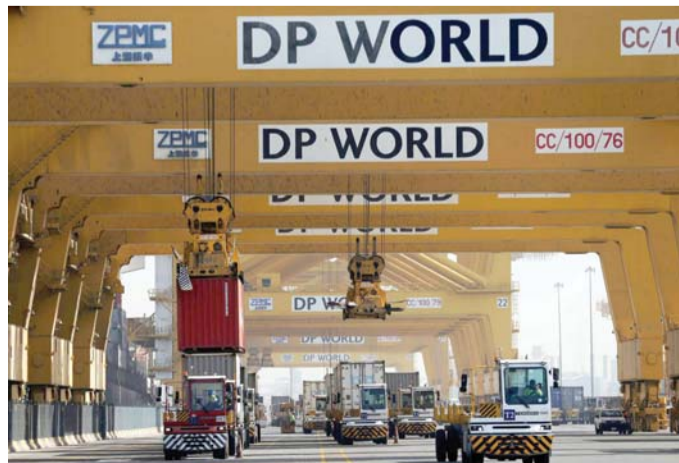
أكد العراق، وهو مستورد رئيسي للحبوب في الشرق الأوسط، في مارس الماضي أنه سيحتاج إلى استيراد مليون طن من القمح هذا العام لتعزيز الاحتياطي في ظل تنامي المخاوف من أن إجراءات مكافحة كورونا في العالم ستبطل سلاسل إمدادات الأغذية.

موانئ دبي توظف البلوك تشين لتطوير خدماتها اللوجستية

ويؤكد مايك وايت الرئيس التنفيذي لشركة جي.تي.دي. سولوشنز ورئيس تريلينز أن المنصة صممت لتكون منصة مفتوحة ومحايدة تساعد على تعزيز التعاون والتعاملات الرقمية بين جميع الأطراف العاملة ضمن نظام سلسلة التوريد. ورحب بانضمام موانئ دبي العالمية إلى المنصة مع ترحيبه لتشكيل أساليب ممكنة جديدة لأصحاب الشحنات وللجهات المرسل إليها في التجارة العالمية.

وتوقع استمرار توسع هذه المنظومة الرقمية بشكل سريع مع انضمام أربعة من أكبر خمسة مشغلين للموانئ في العالم إلى تريلينز. وكانت موانئ دبي قد قامت بربط ميناء كوشين في الهند بمنصة تريلينز عبر تقنية أي.بي.زي، فيما يتم التخطيط لربط وحدات أعمال أخرى بما في ذلك خطوط الشحن البحري للمسافات القصيرة بونيفيدير.
وقامت محطات حاويات موانئ دبي خلال العام الماضي بمناولة 71.2 مليون حاوية نمطية قياس 20 قدما من حوالي 70 ألف سفينة، وتطمح المجموعة إلى زيادة حجم تلك العمليات.

إي.بي.مولر - ميرسك إن "من العلامات الشجعة استمرار الشركات اللوجستية العالمية في اعتماد منصة تريلينز". وأوضح أن المنصة تساعد زبائن سلاسل التوريد العالمية على التوسع والاستفادة من مزايها تدفق التوثيق الرقمي، كما أن النطاق الجغرافي الواسع للمنصة يقدم بدوره فرصا جديدة للمشاركين فيها للابتكار وتطوير عروض رقمية على المنصة.



في مهمة لتعزيز كفاءة عمليات المناولة

سلسلة التوريد بأكملها بدءا من إجراءات الحجز والتخليص وحتى المدفوعات. وتعتمد المنصة على قدر هائل من البيانات التي تقدمها أطراف عديدة تشمل التواصل المباشر مع أكثر من 110 موانئ ومحطات حاويات وما يزيد على 15 مصلحة جمركية حول العالم بالإضافة إلى عدد متزايد من مقدمي الخدمات.
وقال فنسنت كليرك الرئيس التنفيذي للنقل البحري والأعمال اللوجستية في

العالمية في مكان واحد مثل بيانات أصحاب الشحنات ومشغلي الموانئ وخطوط الشحن. وتهدف المنصة إلى تحديث التعاملات الإدارية عبر استبدال المستندات البدوية والورقية بحلول رقمية مدعومة بتكنولوجيا بلوك تشين.
وتتوقع موانئ دبي تحسين البيانات الناتجة عن انضمامها إلى منصة تريلينز من كفاءتها التشغيلية عبر المساعدة على التنبؤ المبكر بشأن تدفق الحاويات عبر شركات النقل المختلفة.
ويشمل هذا التنبؤ تأكيد طريقة النقل المناسبة لكل حاوية بعد البقاء في الميناء، والذي يتيح في حالة نقل البضائع الثقيلة من سفينة إلى أخرى أو نقلها عبر منافذ السكك الحديدية، تخطيط أفضل للساحة التي توضع فيها الحاويات.
وستعزز المنصة قدرات المخصصات الرقمية التي أنشأتها موانئ دبي لإدارة الأعمال اللوجستية عبر الإنترنت وتشمل دي.آف.اليانس وسيريتس ولاندرتيس وإيريتس عبر تمكين أصحاب الشحنات من نقل البضائع من وإلى أي مكان عبر شبكة موانئ دبي العالمية وخارجها بقررة واحدة.

وتتيح منصة تريلينز إمكانية الاطلاع على حركة الشحنات بشكل واضح عبر

عززت مجموعة موانئ دبي من مكانتها العالمية من خلال توظيف تقنية البلوك تشين في أعمالها بغية تطوير الخدمات اللوجستية وتحقيق التكامل في عمليات المناولة المنتجة يوميا في الموانئ والمحطات التي تشغلها في قرابة ثمانين بلدا.

دبي - أكملت موانئ دبي العالمية المراحل الأولى من الاندماج في تريلينز المنصة اللوجستية الرقمية للحاويات القائمة على تكنولوجيا بلوك تشين والتي طورتها مجموعة إي.بي.مولر - ميرسك الدنماركية وشركة أي.بي.أم الأميركية للتكنولوجيا.
ومن شأن هذا التعاون بين المجموعة الملوكية لحكومة دبي ومنصة تريلينز تسريع عملية رقمنة سلاسل التوريد العالمية.



سلطان أحمد بن سليم
التعاون مع تريلينز سيخفض التكاليف ويخلق قيمة مضافة
وذكر أن تحديث العمليات التي تتم من خلالها الخدمات اللوجستية سيساعد في زيادة كفاءة وفعالية سلاسل التوريد ما يدعم بدوره دفع عجلة التنمية الاقتصادية وتحقيق المزيد من الأرباح.
وتقوم منصة تريلينز بجمع البيانات الخاصة بجميع أنشطة سلسلة التوريد